



فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد)- دراسة في التشكيل والمهام

أ.د. صباح صاحب العريض

الباحث ابراهيم عدنان جميل

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(D\).19789](https://doi.org/10.36322/jksc.176(D).19789)

الملخص:

شكل مجلس الامن منذ بداية نشأته وإلى يومنا هذا ٢٨ لجنة وفرق تحقيقية كان آخرها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد / UNITAD) لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، والذي شكله الأمين العام بعد طلب مجلس الامن منه ذلك وبعد طلب الحكومة العراقية من مجلس الأمن محاكمة اعضاء تنظيم داعش الارهابي ، فقد أقرّ المجلس قراره رقم ٢٣٧٩ عام ٢٠١٧ الذي ينص على طلب تشكيل فريق تحقيقي باعتماد نهجاً مبتكراً ، فقد سعى المجلس إلى الاستفادة في نفس الوقت من استقلال الفريق التحقيقي ومن إمكانياته التي تستوفي المعايير الدولية ، ومن التعاون والتفاعل التامين مع السلطات العراقية ، فبدأ الفريق عمله التحقيقي عام ٢٠١٨ والى يومنا هذا هو يعمل بجمع المعلومات والادلة المتعلقة بجرائم التنظيم لتعزيز محاسبته، وهي أدلة كثيرة ومتنوعة فمنها مقابلة شهود العيان والأدلة الجنائية ومسارح الجرائم واطافة الى تحليل الفيديوات المسجلة والصور الملتقطة لتنفيذ عمليات الجرائم وغيرها . ومن هذا المنطلق يعمل فريق التحقيق (يونيتاد / UNITAD) ، ويدرك دائماً الأسباب التي جعلت المجلس يوافق على طلب الحكومة العراقية والتي هي : الدفاع عن حق الناجين في العدالة ، وإنشاء سجل لا جدال فيه للجرائم المرتكبة ، والكشف بذلك عن زيف الروايات المستخدمة





لتبرير الجرائم الدولية التي ارتكبه تنظيم داعش الارهابي الذي يدعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام .

الكلمات المفتاحية : مجلس الامن، التحقيق، فريق التحقيق (يونيتاد)، داعش، جرائم دولية .

The United Nations Investigation Team (UNITAD): a study in formation and tasks

Prof. Dr. Sabah Sahib Al-Areedh

Researcher Ibrahim Adnan Jamil

University of Kufa / College of Political Science

Abstract

Security Council has formed 28 committees and investigative teams since its inception to this day, with the latest being the investigative team affiliated with the United Nations (UNITAD) to enhance accountability for the crimes committed by the Islamic State in Iraq and Syria. This team was formed by the Secretary-General's request after a request from the Iraqi government to the Security Council to prosecute members of the terrorist organization ISIS. The Council adopted its Resolution 2379 in 2017, which calls for the formation of an investigative team using an innovative approach. The Council sought to benefit from the team's independence and its capabilities that meet international





standards, as well as to ensure full cooperation and interaction with the Iraqi authorities. The team began its investigative work in 2018 and is currently collecting information and evidence related to the organization's crimes to strengthen accountability. These pieces of evidence are numerous and diverse, including witness interviews, forensic evidence, crime scenes, and the analysis of recorded videos and captured images of the commission of crimes, among others. Based on this, the investigative team (UNITAD) operates, always understanding the reasons why the Council agreed to the request of the Iraqi government, which are: defending the survivors' right to justice, establishing an unquestionable record of committed crimes, and thereby exposing the falsehood of the narratives used to justify the international crimes committed by the terrorist organization ISIS, also known as the Islamic State in Iraq and Syria.

Keywords: Security Council, investigation, commissions of inquiry, ISIS, international crimes .

المقدمة

إن أعمال العنف والقتل التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي في العراق وأيديولوجيته المتطرفة قد أثبتت من قبل مجلس الأمن انها تعد تهديدا للسلم والامن الدوليين من خلال انتهاكات التنظيم الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق على المدنيين وانتهاكه لقواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ، وخاصة ضد





النساء والأطفال، والجرائم المرتكبة بدوافع دينية أو عنصرية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية، التي دفعت مجلس الامن لأصدر قراره رقم ٢٣٧٩ والذي طلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء اليونيتاد او (UNITAD) وهو الفريق التحقيقي التابع لمجلس الامن للقيام بعملية التحقيق في جرائم داعش (١).

مشكلة البحث

المشكلة التي يعالجها البحث تبرز بشكل مجموعة من التساؤلات وهي كالاتي : ما هو دور مجلس الامن الذي قدمه في اطار ايقاف الانتهاكات الحاصلة في العراق ؟ ما هو تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) وما هي الجرائم التي ارتكبتها ؟ ما هو فريق التحقيق التابع للامم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (يونيتاد) وكيف ومتى تشكل ولماذا وما هي اهدافه ؟

فرضية البحث

ان فريق التحقيق (يونيتاد) هو الفريق التحقيقي التابع لمجلس الامن والمشكل في عام ٢٠١٨ في العراق، والذي يعمل الى يومنا هذا وفقا لولايته المنوطة به والمستندة على قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ وعلى الاختصاصات التي قدمها الامين العام لمجلس الامن والتي تبرز هدف الفريق (يونيتاد) الرئيسي هو تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش الارهابي في العراق عن طريق جمع الادلة والمعلومات وتوثيقها وارشفتها ورقمنتها لكي تكون ادلة جاهزة لادانة مجرمي داعش ، كما ان العراق هو المستفيد الاول من عملية جمع هذه الادلة ويحق للفريق التحقيق (يونيتاد) مشاركة الادلة مع دولة ثالثة بعد موافقة السلطات العراقية .





المحور الاول : تشكيل فريق اليونيتاد

بعد الانتصار الذي حققته قواتنا المسلحة ضد تنظيم داعش في محافظة الموصل عام ٢٠١٧، ارسلت الحكومة العراقية رسالة رسمية بعثها وزير الخارجية ابراهيم الجعفري الى مجلس الامن يطلب فيها بان يحمل مجرمي داعش مسؤولية جميع الجرائم التي ارتكبتها التنظيم خلال الاحتلال الذي قام به على عدد من محافظات العراق في الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ (٢). من هذا الطلب بدأت عملية تشكيل فريق اليونيتاد فقد كان هناك سؤال مطروح امام مجلس الامن هو كيف يمكن تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات التي قام بها تنظيم داعش ؟

اولاً: قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩

قرر مجلس الامن قراره رقم ٢٣٧٩ لتشكيل فريق التحقيق اليونيتاد للتحقيق وتوثيق جرائم داعش دون القيام بملاحقات قضائية لافراد تنظيم داعش الذين اتهموا بارتكاب تلك الجرائم على مستوى الابداء الجماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ، وقد ساهمت المملكة المتحدة (بريطانيا) في صياغة واعاد مشروع قرار تشكيل اليونيتاد وقدمت دعماً مادياً يصل الى ١,٣ مليون دولار لتشكيل الفريق التحقيقي (٣) وساهمت كذلك الولايات المتحدة الامريكية في صياغة قرار التشكيل (٤).

لقد قدم مشروع قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ الخاص بتشكيل فريق التحقيق من قبل ٤٧ عضواً من اعضاء منظمة الامم المتحدة الى مجلس الامن ومن بينهم اعضاء دائمون (٥)، لكن لم يقر هذا القرار ولم يجتمع مجلس الامن اساساً للتصويت عليه لولا طلب الحكومة العراقية من مجلس الأمن، اذ يقول زاكري كوفمان : (بينما يحقق مجلس الأمن في الجرائم المرتكبة في العراق عن طريق فريق تحقيقي شكله، فإن سوريا واليمن وبوروندي وميانمار هي جزءاً من هذه الاجراءات التي لا تتجزأ ، لكن الفرق بين العراق





والدول الأخرى التي ذكرناها شيء واحد هو رفض الأخير تشكيل فريق تحقيق. على عكس العراق الذي طلبت حكومته من مجلس الأمن تشكيل الفريق التحقيقي^(٦). عند مراجعة الوثائق الرسمية الدولية يتأكد قول كوفمان حيث طلب الحكومة العراقية برسالة تنص على (تطلب حكومة العراق منكم المساعدة كونكم مجتمع دولي لاستخدام الموارد الدولية لمح اكمة التنظيم الإرهابي داعش ، وتعمل جمهورية العراق والمملكة المتحدة على مشروع قرار واحد يحتفظ فيه العراق بالسيادة الوطنية والولاية القضائية ويحترم قوانينه في مرحلة تنفيذ القرارات) وتنص اخر فقرة من الطلب الموجه لمجلس الامن على (أتقدم بالشكر والتقدير لجهودكم الحثيثة في مكافحة الإرهاب مؤكداً استعدادنا للتعاون معكم بهذا المجال)^(٧).

وعند التدقيق على معنى الفقرة اعلاه وتحليلها والوقف على أسباب اختيار عبارة (مكافحة الإرهاب) سنفتح نقاشاً واسعاً حول قدرات واختصاص فريق اليونيتاد المشكل بموجب القرار ٢٣٧٩ ، حيث ان معنى الفقرة هو ان الحكومة العراقية صنفت جرائم داعش بالإرهابية. فيما لم يحسم قرار مجلس الأمن الخاص بتشكيل اليونيتاد نوعية الجرائم فاحياناً يصفها بأنها ترقى الى مستوى جرائم الابادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية واحياناً يصفها بأنها جرائم ارهابية وهذا التناقض بين هذه الأوصاف يمكن أن يؤدي إلى غموض ، فأذا كآنت الجرائم التي ارتكبه تنظيم داعش هي جرائم إرهابية ، فهي إذن لا تدخل في نطاق القانون الانساني الدولي ، وهو أمر قانوني لا مجال للشك فيه^(٨).

والجدير بالذكر ان الطلب الذي قدمه العراق الى مجلس الامن يجعل من قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ قراراً مستنداً على الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة لانه قرار جاء وفقاً لارادة الحكومة العراقية وهذه الارادة تجعله قراراً خالياً من الالزام ولا يوجد اي نصوص تدل على الفصل السابع من ميثاق الامم





المتحدة ، كما انه اكد على احترام سيادة العراق الكاملة واحترام ولاية العراق القضائية على الجرائم التي ارتكبه تنظيم داعش في داخل العراق (٩) .

ثانيا: رسم اهداف اليونيتاد

بعد اقرار مجلس الامن قرار ٢٣٧٩ وافقت الحكومة العراقية على القرار لذا انشا الامين العام للامم المتحدة فريق التحقيق اليونيتاد الذي رسمت اهدافه بشكل اولي بالقرار وعين رئيس له بعد مشاوره الحكومة العراقية وهو مستشار خاص (١٠) كما قدم الامين اختصاصات تشغيلية لفريق التحقيق التي وافقت عليها الحكومة العراقية في شهر فبراير ٢٠١٨ وهي ارشادات او شروط او اطر مرجعية للفريق التحقيقي من خلال النص على (١١):

١. ولاية فريق اليونيتاد التي تتركز بشكل عام على مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالتحقيق بما في ذلك :

- أ- جمع الأدلة على نطاق واسع من خلال المقابلات ، وشهادة الشهود ، واستلام المواد الإعلامية ، وما إلى ذلك من اعمال تدخل في نطاق جمع الادلة.
- ب- تنظيم وفهرسة وتسجيل وحفظ وتخزين جميع الأدلة والمواد في العراق بشكل منهجي .
- ت- القيام بتحقيقات ميدانية مباشرة للحصول على معلومات وادلة مادية خصوصا تلك الادلة المتعلقة بالطب الشرعي من خلال التعامل المباشر مع الضحايا والشهود .
- ث- دعم السلطات العراقية المحلية في عمليات استخراج الجثث وتشريح الجثث ، وإزالة الذخائر غير المنفجرة ، وتعزيز الدعم للضحايا والشهود ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة المتعلقة بفحوصات الحمض النووي والتحليل الأوسع لأدلة الطب الشرعي.





٢. تصرف الفريق يجب ان يكون مستندا على الولاية وميثاق الامم المتحدة وممارسات الامم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الانسان اضافة الى ذلك يجب على الفريق ان يحترم السيادة العراقية الكاملة وكذلك ولايته القضائية على الجرائم .

تشكل فريق التحقيق التابع للامم المتحدة المتعلق بجرائم تنظيم داعش الارهابي بالاستناد على قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ الذي اقر بالاجماع في عام ٢٠١٧ لتقديم الدعم للجهات العراقية المسؤولة عن محاسبة تنظيم داعش بشكل خاص وبشكل عام دعم جميع المحاكم الدولية التي سوف تحاسب داعش، بواسطة جمع المعلومات والادلة وحفظها وتخزينها التي تثبت انتهاكات تنظيم داعش التي تصل الى مستوى جرائم ضد الانسانية وابداء جماعية وجرائم حرب التي ارتكبت في العراق (١٢) . فتفويض فريق التحقيق اليونيتاد يقتصر على جرائم داعش التي ارتكبتها في العراق. فلن يتم اجراء عمل التحقيق في الجرائم التي لم يتأكد بعد ان داعش ارتكبتها في دول أخرى إلا إذا طلبت الدول المعنية ذلك ووافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ذلك. وعلاوة على ذلك ، اقتصرت ولاية يونيتاد التحقيقية على الجرائم المزعومة من قبل تنظيم داعش ولم تشمل تلك الجماعات الأخرى. مثل القاعدة فهي تستبعد الانتهاكات التي ترتكبها القوات الحكومية والجماعات المرتبطة بها ، أو انتهاكات من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة (١٣) .

كما ان فريق التحقيق مخول فقط للتحقيق في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كما هو محدد في القانون الدولي ، مما يعني أن جرائم مثل الإرهاب والاتجار بالبشر وأخذ الرهائن لا تقع ضمن ولاية التحقيق الخاصة بفريق اليونيتاد ما لم تفي بالعناصر المكونة لها. أي من اوضح الجرائم الثلاث. وتجدر الإشارة لشيء مهم جدا هو أن ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لا تشمل المحاكمة أو المشاركة في أي إجراءات محاكمة في العراق أو أي دولة أخرى. بل يقتصر دور اليونيتاد على جمع





الأدلة وحفظها. استخدمت كيانات العدالة الجنائية ذات الصلة في المحاكم المختصة في العراق (والبلدان الثالثة) الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للمقاضاة افراد تنظيم داعش^(١٤) ، وقد تم تفويض فريق التحقيق مع حق الاسترشاد بقواعد إجراءات الأدلة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، بالإضافة إلى تعريفات وعناصر الجرائم الدولية التي تمت الإشارة إليها لاحقاً في نظام روما الأساسي باعتباره الإطار القانوني الأساسي والشامل ، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها^(١٥) .

المحور الثاني: مهام فريق اليونيتاد

لقد ثبت مجلس الامن مهمة رئيسية لفريق اليونيتاد والتي جاءت بقرار التشكيل وأكدت عليها الاختصاصات التي اطلقها الامين العام وهي دعم الجهود الوطنية العراقية في محاسبة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها افراد التنظيم اي الانتهاكات التي تصل الى مستوى جرائم ابادة جماعية او جرائم ضد الانسانية او جرائم حرب ولتفيذ هذه المهمة هناك مهام متعددة ومختلفة كلها تنحصر في اطار تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش الارهابي في العراق فبعضها توجيهية وبعضها ميدانية واخرى تعاونية فهناك مهام خاصة بالمستشار الخاص ورئيس الفريق التحقيقي واخرى عامة متعلقة بالفريق بالكامل لذلك سوف نبين في هذا المطلب مهام فريق اليونيتاد مع بيان المهام الخاصة برئيس الفريق .

اولاً : مهام رئيس الفريق

تقع على عاتق رئيس الفريق مهام خاصة به اشار لها الامين العام عندما قدم اختصاصات فريق اليونيتاد لرئيس مجلس الامن تبدأ من توجيه الفريق للقيام بالاهداف التي رسمها قرار التشكيل مما يتوجب على





الرئيس شروط وهي النزاهة والاخلاق اضافة الى الكفاءة والخبرة الجيدة في هذا العمل للقيام بالتحقيقات والملاحقات القضائية مع وجوب استقلالية الرئيس للقيام بدعم العدالة وحقوق الانسان التي من اجلها شكل الفريق (١٦) . والمهمة الثانية التي يتوجب على الرئيس القيام بها هي تعزيز المساءلة عن الانتهاكات التي يمكن ان تصل الى مستوى جرائم اباداة جماعية او جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية التي قام بارتكابها تنظيم داعش وتنفيذ هذه المهمة بالنسبة للرئيس تكون عن طريق التواصل مع الناجين بشكل يتناسق مع القوانين الداخلية للبلد الذي تجري فيه عملية التحقيق فمن اجل تحقيق مساءلة تنظيم داعش الارهابي يتوجب اعتراف الناجين بشكل كامل (١٧) .

وقد اشار قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ في فقرته ١٢ الى مهمة رئيس الفريق الثالثة وهي التعاون مع الهيئات التابعة للامم المتحدة اذ وجوب التعاون مع الفرق والهيئات التابعة للامم المتحدة بشرط ان يكون هناك تداخل في مهام اليونيتاد مع الهيئة لغرض مهم هو تفادي ازدواجية التحقيق ومن هذه الافرقة على سبيل المثال فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المشكل بقرار ١٥٢٦ وقرار ٢٣٦٨ (١٨) . كما ولقد نصت اختصاصات اليونيتاد على تشكيل الفريق من خبراء دوليين وقضاة عراقيين وخبراء وقانونيين وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال التحقيق او القانون الذين سوف يعملون في مجال التحقيق تحت سلطة المستشار الخاص (رئيس الفريق التحقيقي) ولم يكن هناك تحديد دقيق وتقسيم للخبراء والقضاة في وثيقة الاختصاصات التي صدرت ولكن ترك مهمة التحديد والتقسيم على رئيس الفريق بالاتفاق مع الحكومة العراقية على ذلك (١٩) . اما المهمة الخامسة فهي تقديم التقارير الى مجلس الامن التي تلخص العمل الذي قام به الفريق والادلة التي توصل لها اضافة الى الارشادات والتوصيات وذكر الجرائم التي قام بارتكابها





تنظيم داعش الارهابي لرسم صورة واضحة للمجلس تثبت تلك الجرائم لكي يتخذ المجلس قرار يدين ذلك التنظيم الارهابي ويحدد طريقة لمحاسبته كانشاء محكمة خاص (٢٠) .

ومما يجب ذكره هو ان الفقرتين ١٥ و ١٦ من قرار التشكيل اشارتا الى يتوجب على المستشار الخاص والذي هو رئيس فريق التحقيق اعداد تقرير اولي في مدة تسعون يوم ابتداء من تاريخ مباشرة عمله وان يستمر في اعداد التقارير كل مئة وثمانين يوما لتقديمها لمجلس الامن، اما فيما يتعلق برئاسة الفريق التحقيقي وولاية الفريق فكل سنتين تمر على تاريخ مباشرة العمل يتم مراجعة اداء العمل التحقيقي في جلسة مجلس الامن يمكن ان ينهي المجلس عمل الفريق او يمكن ان تمدد ولاية الفريق بحالتين الاولى في حال طلب الحكومة العراقية التمديد اما الحالة الثانية فهي في حال مباشرة عمل تحقيقي في دولة اخرى غير العراق وتتم هذه المباشرة اذا ما طلبت الدولة التحقيق من قبل الفريق على ان تكون تعرضت لانتهاكات من قبل تنظيم داعش الارهابي وعلى ان تصل تلك الانتهاكات الى مستوى الابادة الجماعية او جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية (٢١) .

ثانيا : مهام الفريق

ان مهمة فريق اليونيتاد الرئيسية هي مساعدة الحكومة العراقية من خلال تعزيز مساهلة افراد تنظيم داعش الارهابي الذي يسمى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام بسبب ما قام به هذا التنظيم من جرائم فقد اتضح لمجلس الامن ان التي ارتكبها داعش هي تهديد للسلم والامن الدوليين لذلك اصدر قرار تشكيل فريق اليونيتاد في اطار بند معنون (الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين) (٢٢) . ولتحقيق هذه المهمة الرئيسية يتطلب على الفريق القيام بمهام جمع الادلة وتخزينها وحفظها الموجودة في العراق والمتعلقة بالانتهاكات التي اعتبرت جرائم حرب او ابادة جماعية او جرائم ضد الانسانية على ان تنجز هذه الاعمال





بشكل يضمن للفريق استخدام تلك الأدلة مستقبلاً في حال احتاجت لها هيئة أو مؤسسة ما على سبيل المثال احتياج المحاكم العراقية لأدلة فريق اليونيتاد ، فالفريق امامه مهمة واضحة وهي استكمال العمل التحقيقي التي قامت به السلطات العراقية لاستخدامها كوثائق ودلائل ضد افراد التنظيم في حال محاكمتهم سواء حوكموا من قبل المحاكم الوطنية الداخلية او المحاكم الدولية وقياساً باعداد الارهابيين التابعين لداعش الذين في قبضة السلطات العراقية مع الارهابيين الذين في قبضة دول اخرى فان السلطات العراقية هي المستفيد الاول من جهود عمل فريق التحقيق (٢٣) .

ويؤكد قرار تشكيل فريق التحقيق في فقرته الخامسة أن عملية جمع الأدلة وحفظها ستتم وفق إجراءات جنائية مستقلة وعادلة لقواعد القانون العراقي ذات الصلة ولقواعد القانون الدولي الى ان يتم تعيين خبراء جنائيين ومحليين للفريق التحقيق من قبل اللجنة الوطنية، ونصت الفقرة ايضاً على التأكيد على شرط تمتع أعضاء فريق التحقيق بدرجة من النزاهة والموثوقية والاستقلالية ، ويجب ان يؤدون ويكملون عملهم بطريقة تتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبما يتفق مع القانون الدولي وعلى وجه الخصوص أفضل الممارسات للقانون الدولي لحقوق الإنسان (٢٤) .

كما أكد رئيس اليونيتاد في تقريره الثاني على أهمية إشراك خبراء عراقيين في فريق التحقيق وهي مهمة تقع على عاتق الفريق وأكد كذلك على أن هذا يجب أن يكون على قدم المساواة مع الموظفين الدوليين كوسيلة مهمة لتأمين دعم الشعب العراقي واستكمال أنشطة التحقيق من خلال السلطات الوطنية (٢٥) ، وتقرر أن يتجاوز عدد الخبراء العراقيين ثلث إجمالي أعضاء فريق التحقيق الأممي فتم ترشيح عراقيين للعمل مع الفريق واجرى مجلس رئاسة الوزراء مقابلات لاختيار بعضهم ليتم تشكيل الفريق الوطني وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقوانين النافذة في الحكومة العراقية (٢٦) ، بشرط أن يكون رئيس مكتب المشاركة الوطنية





والدعم من العراق هو أعلى منصب وطني في الفريق. كما وأنشأت حكومة العراق لجنة توجيهية للحفاظ على علاقة تعاونية فعالة مع يونيتاد^(٢٧). وتجدر الإشارة إلى أن تعيين موظفين عراقيين في اليونيتاد لا يعني يمكن اعتباره فريقا تحقيقا عراقيا. حيث تم تعيين خبراء عراقيين للعمل في منظمة أممية وليس كممثلين لبلدهم. هذه الحقيقة مهمة عند النظر في القيمة القانونية للتحقيقات التي أجراها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في المحاكم العراقية. بعبارة أخرى، لن يتم اعتبار أن مثل هذه التحقيقات قد أجرتها وكالات عراقية^(٢٨).

وما يشغلنا في هذا الأمر هو أن صلاحيات فريق التحقيق اليونيتاد المشكل بموجب القرار (٢٣٧٩)، تجعله أعلى مستوى من اللجان التي سبق تشكيلها للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة. ولعل ابرز ما يميز هذا النطاق الواسع من الصلاحيات والتي يمكن تحديدها على النحو التالي: (٢٩)

١- دعم السلطات المحلية في عمليات استخراج الجثث وتشريح الجثث وعمليات إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب ذات الصلة، وتعزيز الدعم للضحايا والشهود، واستخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة لدعم تحليل الطب الشرعي للحمض النووي والأدلة الأوسع.

٢- حفظ وحفظ جميع مواد الإثبات التي يجمعها فريق التحقيق وفق المعايير الدولية.

٣- السعي للحصول على أدلة وثائقية واسعة النطاق والاستماع إلى الشهادات المتوفرة من الجهات الفاعلة مثل السلطات الوطنية العراقية والحكومات الأخرى ومجموعات الضحايا والشهود ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

٤- جمع وتحليل هذه المواد الاستدلالية وتقييم محتواها.

٥- تبادل المعلومات الاستخباراتية ومعالجتها.





- ٦- إجراء تحقيقات ميدانية هادفة للحصول على الأدلة المادية والطب الشرعي والشهادات من خلال المشاركة المباشرة للضحايا والشهود لسد الثغرات المحددة ودعم تطوير القضية.
- ٧- إعداد ملفات قضايا تحليلية شاملة تدعم العمليات المحلية في العراق والدول الأعضاء الأخرى.
- الخاتمة

يتخذ مجلس الامن قراراته بسبب ازمات او نزاعات او انتهاكات تحدث في دول بشرط ان تكون تلك الاحداث السابقة الذكر مهددة للسلم والامن الدوليين فهو الجهاز المسؤول عن حفظهما من خلال اليات كثيرة ومتنوعة يستخدمها . وقد طلب المجلس من الامين العام تشكيل فريق التحقيق (يونيتاد) للتحقيق في جرائم تنظيم داعش في العراق لكي تكون هناك ادلة ذات معايير دولية يحاكم على اساسها اعضاء التنظيم الارهابي، ان الفريق التحقيق رغم انه لم يسلم الى الان الادلة التي جمعها للعراق لكنه قام بشيء مهم جدا والذي هو تسليط الضوء على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق فكشف بذلك للعالم اجمع زيف الروايات المستخدمة لتبرير الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش الارهابي الذي يدعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام .





- (¹) (Security Council Resolution 2379, 21 September 2017, S/RES/2379 .
- (²) (Letter dated 14 August 2017 to the President of the Security Council, 16 August 2017, S/2017/710 .
- (³) (Michelle Nichols, U.N. team to collect evidence of Islamic State crimes in Iraq, Reuters, 21 September 2017, on a website: <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-un-idUSKCN1BW26J> Date of visit : 2023/5/12 .
- (⁴) (Nikki Haley, Explanation of Vote Following the Adoption of UN Security Council Resolution 2379 on Accountability for ISIS Atrocities, U.S. Mission to the United Nations, New York City, 21 September 2017, on a website : https://usun.usmission.gov/explanation-of-vote-following-the-adoption-of-un-security-council-resolution-2379-on-accountability-for-isis-atrocities/?_ga=2.77103445.1901007686.1683881239-178466393.1683881239 Date of visit : 2023/5/12 .
- (⁵) (Draft resolution, 21 September 2017, S/2017/788 .
- (⁶) (Zachary D. Kaufman, The Prospects, Problems Proliferation of Recent UN Investigations of International Law Violations, Journal of International Criminal Justice, Oxford University Press, Volume 1 Issue 20, 2018, p.9_p.10 .
- (⁷) (Letter dated 14 August 2017 to the President of the Security Council, Ibid .
- (⁸) بدر القحطاني، من حلم على ورق الى اسناد او محاكمة في جريمة دولية (قصة يونيتاد كابوس داعش القانوني)، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٦٠٧٥، لندن، الجمعة ٢٠٢٢/١٢/٢، ص٧ .
- (⁹) (Guenael Mettraux, International Crimes Law and Practice (VOLUME 1: GENOCIDE), OXFORD UNIVERSITY PRESS, United Kingdom, 2019, p.80 .
- (¹⁰) في ١٣ يوليو ٢٠١٨ تم تعيين المحامي البريطاني كريم احمد خان مستشارًا خاصًا ورئيس فريق التحقيق اليونيتاد، ينظر الى : Michelle Nichols, U.N. team, approved a year ago, starts work on Islamic State crimes in Iraq, 23 AUGUST 2018, The Thomson Reuters website: <https://www.reuters.com> , Date of visit : 2023/5/17 .





(¹¹) (Letter dated 9 February 2018 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, S/2018/118 .

(¹²) فاضل عبد الزهرة الغراوي، انتهاكات داعش للقانون الدولي الانساني، دار نون للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٨٣.

(¹³) (Daniel L. Byman, Comparing Al Qaeda and ISIS: Different goals, different targets, 2015 April 29, Brookings Institution website: <https://www.brookings.edu>, Date of visit: 2023/5/16.

(¹⁴) (SCOTT A. GILMORE, INTRODUCTORY NOTE TO UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL RESOLUTION 2379, The American Society of International Law, 2018, p.960.

(¹⁵) البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة، توصيات بشأن الاختصاصات وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٩ حول مساءلة داعش، نيويورك، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٧، ص ٢ .
(¹⁶) ينظر الى :

_ Letter dated 9 February 2018 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, S/2018/118 . And _ Letter dated 15 August 2018 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, S/2018/773 .

(¹⁷) كريم خان، لم تسلم أي من شرائح المجتمع العراقي من جرائم داعش... ومجلس الأمن وعد بإنصاف الضحايا، كلمة المستشار الخاص امام مجلس الامن، في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩، على الانترنت موقع الامم المتحدة الرسمي : <https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044441> ، تاريخ المشاهدة ٢٣/٥/٢٠٢٣ .

(¹⁸) (Security Council Resolution 2379, 21 September 2017, Ibid .

(¹⁹) (Letter dated 9 February 2018 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, Ibid .

(²⁰) قهرمان عثمان محمود وريان شيركو عبد الكريم، دور مجلس الامن في محاكمة اعضاء تنظيم داعش، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد ٥ العدد ٢، اربيل، ربيع ٢٠٢٠، ص ٣٠٥ .

(²¹) (Barbora Holá and others, The Oxford Handbook on Atrocity Crimes, Oxford University Press, UK, 2022, p.918 .

(²²) (UNITED NATIONS, Repertoire of the Practice of the Security Council (SUPPLEMENT 2016-2017), New York, 2019, p.166 .





(²³) (Cholpon Orozobekova, FOREIGN FIGHTERS AND INTERNATIONAL PEACE, Hamilton Books, United Kingdom, p.54 .

(²⁴) (Security Council Resolution 2379, 21 September 2017, Ibid .

(²⁵) (The Special Adviser, the Second report on the activities of the United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da'esh/Islamic State in Iraq and the Levant, S/2019/407, p.6 .

(²⁶) محمد احمد عبد الله عبد الله، الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وتكييفها وفقاً للقانون الجنائي الدولي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية علمية دولية محكمة، العدد الحادي عشر، السودان، مارس ٢٠٢٢، ص ١٢٩ .

(²⁷) (Iraqi PM endorses UNITAD's Iraqi Chief of National Engagement, The official UNITAD team website : <https://www.unitad.un.org> Date of visit 2023/5/26.

(²⁸) مقابلة، اول رئيس لمكتب المشاركة الوطنية والدعم التابع لفريق اليونيتاد (دكتورة سلامة الخفاجي) ، العراق / المنطقة الخضراء، بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤ .

(²⁹) بدر القحطاني، من حلم على ورق الى اسناد او محاكمة في جريمة دولية (قصة يونيتاد كابوس داعش القانوني)، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٦٠٧٥، لندن، الجمعة ٢٠٢٢/١٢/٢، ص ٧ .

